



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

محددات ومستقبل التبادل التجاري العراقي-التركي

وأثاره على الزراعة العراقية

رسالة تقدم بها الطالب

أحمد سليم رحيم الشرع

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية ،
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم
الاقتصادية.

بإشراف

الأستاذ الدكتور عبد اللطيف شهاب الراوي

بغداد

١٤٣٤هـ

٢٠١٣ م

الاستنتاجات والنوصيات

أولاً: الاستنتاجات.

١- يلعب العامل الاقتصادي، ويضمنه التبادل التجاري دوراً كبيراً في تشكيل العلاقات بين العراق وتركيا، رغم وجود عوامل أخرى لها أهمية في تلك العلاقة، كالموقع الجغرافي، والروابط الدينية والثقافية، بحيث أصبح تردي أو ازدهار التبادل التجاري بين البلدين لا يتأثر بدرجة كبيرة بتفاعل العلاقات السياسية بينهما. فبالرغم من اختلاف وجهات النظر والمواقف تجاه بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، إلا أننا نلاحظ أن العلاقات التجارية بينهما في تزايد مستمر خلال الخمس سنوات الماضية؛ لكون تلك العلاقة محكومة بعوامل أخرى، من بينها المصالح الاقتصادية المتبادلة، والوضع الاتني في كلا البلدين، والتي لها أثر كبير في تطور تلك العلاقة.

٢- شهدت العلاقات العراقية - التركية تطورات مختلفة عبر التاريخ وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدءاً من مشكلة ولاية الموصل التي طالبت تركيا بضمها إليها، وانتهاءً بالحصار الاقتصادي الجائر الذي فرض على العراق ومساهمة تركيا بتطبيقه، فضلاً عن مسألة المياه التي لازالت عالقة بين البلدين، وعلى الرغم من أهمية هذه القضايا، إلا أن العلاقات بين البلدين لم تصل في يومٍ ما إلى حالة التآزم والتصادم، وبقي التعاون الاقتصادي ومنه التبادل التجاري قائماً بينهما، بل ازداد على مر المراحل الزمنية السابقة.

٣- على أثر اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية تعاملت تركيا في علاقاتها التجارية مع كلٍ من إيران والعراق بالبراغماتية والحيادية والموازنة مع كلا الدولتين، مُنطلقة في ذلك من مصالحها الوطنية؛ ولذلك شهدت ثمانينيات القرن الماضي ازدهاراً وتطوراً في التبادل التجاري مع البلدين لاسيما مع العراق، وخصوصاً في السلع الزراعية، بل أن استمرار الحرب أدى إلى ازدهار تلك العلاقة.

٤- استفادت تركيا من التجارب السابقة في مواقفها وعلاقاتها الاقتصادية مع العراق، مما جعلها تعيد حساباتها في تلك المواقف، وبالأخص بعد منتصف التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة لما تعرضت له من خسائر جراء مقاطعتها للعراق ووقوفها إلى جانب أمريكا في حرب الخليج

الثانية ؛ لذلك عززت علاقاتها الاقتصادية مع العراق في النصف الثاني من عقد التسعينيات،
ثانياً: التوصيات.

١- وضع استراتيجية للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي بصورة عامة والقطاع الزراعي بصورة خاصة ، وذلك من خلال إعادة تنظيم هذا القطاع ، واستخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج ، من أنظمة ري متطورة، وبذور جيدة، وطرق زراعية كفوءة ، واستخدام المكننة، ومكافحة الآفات الزراعية. والاهم من ذلك الاستمرار في دعم الفلاح من خلال تقديم القروض والنصائح وإقامة الدورات التنقيفية في مجالات الزراعة ، وتوعيته في نوعية المحصول الذي يقوم بزراعته، وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال بصورة اكبر ، والنهوض بالمصرف الزراعي ودعمه بهذا الاتجاه، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيه.

٢- العمل وبشتى الوسائل نحو التعاون الاقتصادي مع تركيا، وإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة، ولاسيما في منطقة الجزيرة القريبة من الحدود التركية التي تستفيد من سدي الموصل وحديثة، وتشجيع القطاع الخاص التركي للاستثمار في العراق؛ لأن مثل هذا التعاون والتشابك في المصالح الاقتصادية من شأنه أن يجبر ويُلين مواقف تركيا السلبية تجاه العراق ، في مسألة المياه والقضايا المتعلقة بين البلدين ؛ لأن التعاون بين البلدان في كثير من الأحيان يزيل الكثير من العقبات والمشاكل التي تقع بين الدول ذات المصالح المشتركة.

٣- العمل مع الدول العربية ، وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي في إقامة مشاريع مشتركة لاسيما الزراعية ، وتشجيع القطاع الخاص لديهم بالاستثمار في هذا المجال، واستخدام مثل هذا التعاون كورقة ضغط على تركيا في قضايا المياه والقضايا المتعلقة الأخرى وأشعار تركيا أن مواقفها غير الجيدة مع العراق سوف تتعكس سلباً على علاقاتها مع الدول العربية.

٤- محاربة سياسات الإغراق التي تتبعها دول الجوار ومنها تركيا لا سيما في السلع الزراعية ، وذلك من خلال إصدار القوانين واللوائح التي تحد من اثر هذا النوع في الممارسات التجارية الضارة ، لحماية السلع الوطنية ، وتفعيل العمل الإداري على المنافذ الحدودية ، وإعادة العمل بإجراءات السيطرة والمقاييس النوعية، ومسألة الجودة (الأيزو) وتطبيقها على السلع الزراعية المستوردة ومنها السلع التركية.